بنك نزوى
Bank Nizwa

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة الماليّة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الأول من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدّم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

مع اقتراب عام من انتشار وباء كوفيد-١٩، فإننا أصبحنا أكثر تفاؤلا مع توفر اللقاح والذي سيسهم بإذن الله في الحد من انتشار الوباء. وقد جاءت الجهود المبذولة بهدف الانتعاش الاقتصادي مدعومة بارتفاع القوى الشرائية والاستهلاك وتعزيز برامج الإصلاح الحكومية. ومن المتوقع تسارع وتيرة توزيع اللقاحات على مدى الأشهر المقبلة من أجل دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي القوي خلال عام ٢٠٢١، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو محلي إجمالي يتوقع أن يصل إلى ١,٨% في عام ٢٠٢١ و٧,٤% في عام ٢٠٢٢ بناءً على تقديرات صندوق النقد الدولي.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإننا جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومرورا بأوج تأثيرها خلال العام الماضي وصولا إلى مرحلة الانتعاش التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استنادا على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

لقد اتسمت بيئة الأعمال في قطاع الخدمات المالية بالعديد من الصعوبات نتيجة التحديات المفروضة من قبل انتشار الوباء. وبالرغم من ذلك فقد كانت بداية العام الجاري مشجعة، ومدعومة بارتفاع القوى الشرائية ومستوى الاستهلاك، وتحسين أسعار النفط الخام وتوفر اللقاح عالميًا. ومع ذلك ، لازالت هناك شكوك على مختلف الأصعدة، وذلك نتيجة الاضطراب المستمر بسبب الوباء، والذي يمثل تهديدًا كبيرًا للنمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتي أثرت جميعها على وضع السيولة في القطاع وزيادة المنافسة في السوق.

وفي ظل هذه الأوضاع، فقد حقق بنك نزوى أداء مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة ٨% في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابة ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نموا متواصلاً في أعمالنا الأساسية ، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهمينا. حيث حققنا نموا في حقوق المساهمين بنسبة ٨٪ ونموا في إيرادات التشغيل بنسبة ٢٤٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نمى إجمالي أصول البنك بنسبة ١٨٪ لتصل إلى ١,٢٥٢ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١,٠٥٩ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة في مارس ٢٠٢٠. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ١٩٪ لتصل إلى ١,٠٤٧ مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء ٩٥٧ مليون ريال عماني مسجلا نموا بنسبة ١٤٪ مقارنة بالفترة نفسها في مارس ٢٠٢٠، وقد وفر هذا النمو في محفظة التمويل للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل بنسبة ٢٤٪ والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة ٧٪ فقط هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة ٣ ملايين ريال عماني. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطط البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

وإننا على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة أية تقلبات اقتصادية في الوقت الذي تمكننا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهمينا.

خططنا المستقبلية

بالنظر إلى السرعة والمنهجية المدروسة التي اعتمدتها حكومة السلطنة في تدشين برامج التطعيم، والإصلاحات التي تقدمها الحكومة، ومبادرات السياسة الاستراتيجية والتدابير الهادفة نحو دعم التعافي من آثار الوباء على النشاط الاقتصادي فإننا متفائلون ومؤمنون بأن السلطنة ستكون مقبلة على مرحلة جديدة من النمو والازدهار وبنك نزوى على أتم الاستعداد ليؤدي دوره الحيوي لدعم الأجندة الحكومية.

ومع بداية العام، تبدو أسواق النفط في حالة جيدة وثابتة. حيث أن المخزونات آخذة في الانخفاض، ومؤشرات الطلب لكثير من الاسباب تشير إلى الارتفاع، وإن كان ذلك بشكل متواضع. إن ارتفاع أسعار النفط والتقدم الكبير في إطلاق برامج التلقيح ضد كوفيد-١٩ يدعم التوقعات الإيجابية لنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، من المرجح أن يظل عجز الميزانيات كبيرًا، مما يحد من نطاق الحوافز المالية الحكومية. وكذلك يتوقع ان تلجاء دول المنطقة الى المزيد من إصدارات الديون خلال هذا العام، وذلك بالرغم من سيناريو معدلات الربح المنخفضة على مستوى العالم.

على الرغم من التحديات الناتجة عن كوفيد-١٩، إلا أن السلطنة تستعد للشروع في برنامج تنموي لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة أشمل للقطاع الخاص من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين البيئة الاستثمارية. وسيتم التغلب على التحدي ذات المدى القصير على المدى المتوسط والطويل. وقد بدأت المبادرات والإصلاحات الحكومية تؤتي ثمارها، مما سيساعد على التخفيف من نقاط الضعف وتخفيف الضغط على التمويل العام.

ومن المتوقع أن يؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من أبريل ٢٠٢١ في السلطنة بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي سيسهم في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للسلطنة. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج الإيجابية للضريبة تشمل تحسين الخدمات العامة في السلطنة والنمو المستدام للبنية التحتية المستقبلية وتحقيق دخل ضريبي أكثر استقرارا للمساعدة في التنبؤ بالظروف الاقتصادية.

وقد شجعت جهود الحكومة لتعزيز الموقف المالي وفقًا للبرنامج الوطني للتوازن المالي (توازن) على الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الذي سيقوده القطاع الخاص، وزيادة التنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتعزيز النمو الشامل. كما ستؤدي المبادرات المالية الإيجابية التي أطلقتها الحكومة مؤخرا الهادفة نحو دعم الاقتصاد إلى زيادة الطلب على الائتمان. ومن المتوقع أن يؤدي الانتهاء من التنفيذ المخطط للمشاريع الكبيرة والرئيسية إلى زيادة النمو غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط بشكل تدريجي ووتيرة متسارعة.

بنك نزوى
Bank Nizwa

إن التوقعات لعام ٢٠٢١ تحمل العديد من الشكوك نتيجة تأثير وباء كوفيد-١٩ على بيئة الأعمال وزيادة الدين العام والذي يثقل كاهل النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه من المتوقع مع تحسن الإيرادات أن يتعافى الاقتصاد من الوضع الراهن.

ستستمر التحديات في عام ٢٠٢١، ومع ذلك ، كما شهدنا في عام ٢٠٢٠، فإن بنك نزوى يتمتع بالقوة الكافية للتكيف مع الظروف الاقتصادية وسيظل ملتزما بتقديم القيمة الحقيقية للعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمساهمين. نحن ملتزمون بقيادة نمو قطاع الصيرفة الإسلامية وترسيخ مكانتنا الريادية في هذا القطاع، وقيادة حصة السوق نحو آفاق جديدة.
كما إن خطة زيادة رأس المال ستسهم من تهيئة البنك للمستقبل إضافة إلى تحقيق المزيد من الأرباح. في الواقع، يشكل المزيج الرائع من الإدارة الحكيمة للمخاطر لدى البنك، وتنوع الأعمال التجارية والقدرة المثبتة على مواجهة االظروف والتقلبات الاقتصادية، مصدرا للثقة لمجلس الإدارة لتنفيذ استراتيجية نمو البنك الطموحة .

نحن على ثقة تامة من أن البنك يسير على الطريق الصحيح لاستغلال الفرص المستقبلية، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تعزيز القيمة الحقيقية المقدمة للمساهمين.

شُكرنا وتقديرُنا

وفي الختام، أودّ بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين بالبنك أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الجادة و الحكيمة لدفع مسيرة التنمية في كافة القطاعات .

كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامّة لسوق المال على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أنّ أشكر جميع مساهمينا لدعمهم المستمر وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم وجهودهم المخلصة في خدمة العملاء بشكل مميز. متطلعين للاستمرار في خدمتهم بشكل أفضل وكسب ثقتهم خلال العام ٢٠٢١ .

خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة

www.banknizwa.om

P.O. Box 1423, Al Khuwair
Postal Code 133
Sultanate of Oman
CR No.1152878

Call Centre: 800 700 60 : مركز الإتصال

ص.ب :١٤٢٣، الخوير
الرمز البريدي : ١٣٣
سلطنة عمان
رقم س.ت: ١١٥٢٨٧٨